ليبيا: يجب على السلطات تنفيذ توصيات الحوار المُهيكل المتعلقة بحقوق الإنسان على وجه السرعة

ترحّب اللجنة الدولية للحقوقيين بالتوصيات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في ليبيا، والواردة في التقرير الختامي لمشاورات الحوار المُهيكل التي قادتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتدعو المنظمة الحقوقية السلطات الليبية إلى تنفيذ هذه التوصيات دون إبطاء.

عقب الإخفاق في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ديسمبر/كانون الأول 2021 وفقًا لخارطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي، أجرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مشاورات استجابةً لمطالب الليبيين بعملية سياسية شاملة. ثم أطلقت البعثة، في ديسمبر/كانون الأول 2025، الحوار المُهيكل، الذي اختُتم في يونيو/حزيران 2026. وشكّل هذا الحوار جزءًا من خارطة الطريق السياسية التي تيسّرها الأمم المتحدة، والرامية إلى إنهاء الانسداد السياسي في ليبيا، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات، ودعم الاستقرار على المدى الأطول.

وجمعت هذه العملية 120 ليبيًا وليبية يمثلون البلديات، والأحزاب السياسية، والجامعات، والمؤسسات الفنية والأمنية، والفئات المجتمعية. وشكّلت النساء 35 في المئة من المشاركين. وقُسّم الأعضاء إلى أربعة مسارات: (1) الاقتصاد؛ و(2) الحوكمة؛ و(3) المصالحة وحقوق الإنسان؛ و(4) الأمن. وتمثلت مهامهم في: (أ) تحديد الأولويات الوطنية؛ و(ب) بلورة رؤية مشتركة لمستقبل ليبيا؛ و(ج) صياغة التوصيات.

ولا يعكس التقرير الختامي للحوار المُهيكل، الذي نُشر الشهر الماضي، سوى آراء المشاركين الليبيين، ولا يمثّل آراء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وترى اللجنة الدولية للحقوقيين أنه يتضمن عددًا من التوصيات الأساسية، من بينها:

- وضع حدٍّ فوري لكافة أشكال الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، الذي يُمارس بحق المدوّنين والمدونات والنشطاء والناشطات والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحافيين والصحافيات، وضمان حمايتهم من أي ملاحقات انتقامية بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية الرأي والتعبير، ومعرفة مصير المفقودين؛
- ضمان مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الحقوقية، بما في ذلك تعريف جرائم التعذيب والإخفاء القسري وفق الاتفاقيات الدولية؛
- المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري، ودعم انضمام ليبيا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وإنشاء آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب وفقًا لمقتضيات البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب؛
- احترام استقلال القضاء وحياده باعتباره التزامًا أساسيًا، مع ضرورة الامتناع عن تسييسه أو التدخل في شؤونه؛
- التأكيد على التزام الدولة بالتعاون مع أوامر القبض والإحضار الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق المطلوبين في القضايا المتعلقة بالجرائم الجسيمة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- اعتماد قانون حماية المرأة من العنف المعروض على مجلس النواب؛
- اعتماد مشروع قانون يضمن حرية تكوين منظمات المجتمع المدني بما يتوافق مع المعايير الدولية، و إلغاء القانون رقم 19 لسنة 2001 بشأن تكوين الجمعيات الأهلية.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: "يمثّل تنفيذ هذه التوصيات خطوة أولى مهمة نحو تحقيق الاستقرار من خلال المساءلة في ليبيا. ويجب على السلطات اغتنام هذه الفرصة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان."

إضافةً إلى ذلك، قدّم الحوار المُهيكل توصيات مفصّلة بشأن مشروع قانون العدالة الانتقالية، الذي من شأنه، في حال اعتماده، أن يُرسي إطارًا جديدًا وآليات جديدة للعدالة الانتقالية. وتُعدّ عدة توصيات في هذا الشأن إيجابية، بما في ذلك التوصية بإدراج حفظ الذاكرة الوطنية ضمن أهداف مشروع القانون. إلا أن اللجنة الدولية للحقوقيين ترى أن هذه التوصيات لا تعالج على نحو كافٍ أحد شواغلها الرئيسة، والمتمثل في افتقار مشروع القانون إلى ضمانات ملموسة تكفل الاستقلال المؤسسي لهيئة المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، يوصي الحوار المُهيكل باستقلال الهيئة، لكنه يدعو، على نحو متناقض، إلى «تبعيتها» لمجلس النواب، وهو هيئة تشريعية انتُخبت عام 2014.

علاوة على ذلك، تستنكر اللجنة الدولية للحقوقيين أن التقرير الختامي للحوار المُهيكل لم يشر إلى ضرورة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، فضلًا عن أن يوصي بذلك. وقد وُثّقت لسنوات الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، بما في ذلك حالات بلغت فيها هذه الانتهاكات والتجاوزات حدَّ الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، لم يتناول الحوار المُهيكل الهجرة إلا في المسار الاقتصادي، موصيًا بـ«ضبط الهجرة غير النظامية»، من دون حتى الإقرار بالجرائم واسعة النطاق والمنهجية المرتكبة بحق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وبأوجه القصور في الإطار القانوني الليبي فيما يتعلق باللجوء والهجرة.

وتأسف اللجنة الدولية للحقوقيين كذلك، لأنه على الرغم من استشارة ممثلي المجتمع المدني الليبي والمدافعين عن حقوق الإنسان المقيمين في الخارج خلال إحدى جلسات الحوار المُهيكل وتقديمهم توصياتهم، فإن التوصيات النهائية لم تتناول وضع الليبيين الذين أُجبروا على مغادرة البلاد نتيجة القمع أو الاضطهاد أو غير ذلك من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، لا يتضمن التقرير الختامي للحوار المُهيكل أي توصيات تهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة لعودتهم الآمنة والطوعية والكريمة، بما في ذلك الحماية من الأعمال الانتقامية وضمانات عدم التكرار.

يُعدّ الحوار المُهيكل أحد الركائز الثلاث الرئيسية لخارطة الطريق السياسية التي أعلنتها السيدة هانا تيتيه، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، في أغسطس/آب 2025. أما الركيزتان الأخريان فتتعلقان بتنفيذ إطار انتخابي سليم فنيًا وقابل للتطبيق سياسيًا، يهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وتوحيد المؤسسات من خلال حكومة موحّدة جديدة.

للتواصل

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: 3800 979 22 41+؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org

نور الحاج، مسؤولة إقليمية للتواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org